أوراق سياسية

دورية علمية شهرية
محكمة تصدر عن
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer-Reviewed Monthly Bulletin Published by the College of Political Science, University of Mosul

Political Papers

في هذا العدد:

ظروف نشأة الدولة العراقية
أ.د. جمال كمال إسماعيل

كيان الدم
أ.م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ

المجتمع ذو الثقافات المتعددة
أ.م.د. ليث مزاحم خضير

مذهب السياسيين الفرنسيين
م.د. عبد شاطر عبدالرحمن

أثر المخدرات على العلاقات الاجتماعية
م.م. أنسام سليم مهدي

العدد ٦١
تشرين الثاني ٢٠٢٥
Issue 61
November 2025

أوراق سياسية

محتويات العدد

ظروف نشأة الدولة العراقية
(بمناسبة العيد الوطني العراقي 3 تشرين الأول)
أ.د. جمال كمال إسماعيل

كيان الدم: بين تطور استراتيجياته، والتشكيل المستمر للنظام الشرق أوسطي
أ.م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ

ما المُجتمع ذو الثقافات المُتعدِّدة؟
أ.م.د. ليث مزاحم خضير

مذهب السياسيين الفرنسيين
وبناء السلم المجتمعي في عصر النهضة الأوروبية
من الاعتدال الديني إلى شرعية الدولة الزمنية
(1598 -1562)
م.د. عبد شاطر عبدالرحمن

أثر المخدرات على العلاقات الاجتماعية والسلوك الأخلاقي
م. م. أنسام سليم مهدي

ظروف نشأة الدولة العراقية

(بمناسبة العيد الوطني العراقي ٣ تشرين الاول)

أ.د. جمال كمال إسماعيل (*)

منذ شباط ٢٠٠٨ سعت الطبقة الحاكمة في العراق الى تبني تاريخ ٣ تشرين الاول عيداً وطنياً للعراق ودخل حيز التنفيذ في ايلول ٢٠٢٠ إذ يشير هذا التاريخ الى موافقة عصبة الامم عام ١٩٣٢ على طلب المملكة العراقية للانضمام الى المنظمة الدولية .

ولأهمية ما تمر به منطقة الشرق الاوسط من احداث ومتغيرات في الوقت الحاضر ، لابد من الاشارة الى الوقائع التي رسمت خارطتها السياسية بعد الحرب العالمية الاولى ، حيث يقع العراق في قلب هذه الاحداث .

وكما هو معروف فالعراق كان خاضعاً للسيطرة العثمانية عند قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، التي شهدت العديد من المناسبات بلورت صورة الشرق الاوسط ، كان في مقدمتها مراسلات حسين- مكماهون ١٩١٥-١٩١٦ التي اعطت بموجبها بريطانيا وعداً بالاعتراف باستقلال العرب مقابل اعلان الحسين شريف مكة تمرده على الدولة العثمانية ،

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

واتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ التي اقرت توزيع مناطق النفوذ بين فرنسا وبريطانيا في المنطقة ، فضلاً عن وعد بلفور ١٩١٧ سيء الصيت .

مكنت تطورات الحرب ، بريطانيا من السيطرة على العراق عام ١٩١٧ ، وجوبه الوجود البريطاني هذا بالعديد من الانتفاضات كانتفاضة النجف ١٩١٨ وانتفاضة الشيخ محمود في السليمانية ١٩١٩ ، فضلاً عن ثورة العشرين ، وعلى الطرف الاخر وتنفيذاً لمراسلات حسين مكماهون ، اعلن فيصل بن الحسين اقامة حكومته في دمشق في اذار ١٩٢٠ ما وضع بريطانيا في حرج شديد امام الفرنسيين الذين زحفوا نحو دمشق وطردوا فيصل وحكومته منها .

وفي حقيقة الامر فأن الفلسفة البريطانية في ادارة العراق اقتضت أن يكون بواجهة محلية تؤمن المصالح البريطانية فيه ، وقد تناغم ذلك مع تطلعات النخب السياسية العراقية الى اقامة حكم ملكي دستوري وان يكون احد ابناء الشريف حسين ملكاً على العراق ، ولتحقيق ذلك بادرت بريطانيا الى تشكيل حكومة وطنية تمهد لإقامة دولة ملكية اولاً ومن ثم الدعوة لعقد مؤتمر القاهرة في اذار ١٩٢١ وفيه أقر تنصيب فيصل

ملكاً على العراق ، كما تقرر تنصيب اخيه الامير عبدالله على امارة شرق الاردن.

وهكذا فقد تشكل المجلس التأسيسي العراقي ضم نوري سعيد ورشيد عالي الكيلاني وجعفر العسكري وغيرهم وانتخب نقيب اشراف بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني رئيساً للوزراء الذي نادى بالأمير فيصل ملكاً على العراق الذي ضم اربعة عشر لواءً ، وتوج في ٢٣ اب ١٩٢١ ، اعقب ذلك صدور القانون الاساسي العراقي عام ١٩٢٥ كأول وثيقة دستورية .

وتماشياً مع سياستها فقد وقعت بريطانيا في حزيران ١٩٣٠ المعاهدة الانجلو- عراقية ، هذا المعاهدة بالرغم من انها أقرت الاستقلال الاسمي للعراق فانها جاءت بعد اكتشاف النفط في العراق واضفت الشرعية على الوجود العسكري وأمنت المصالح البريطانية وربطت العراق بعجلة الاستعمار البريطاني ، ومهدت لمبادرة العراق بتقديم طلب العضوية في عصبة الامم في ٣ تشرين الاول ١٩٣٢ .

كيان الدم: بين تطور استراتيجياته، والتشكيل المستمر للنظام الشرق أوسطي

أ.م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ(٥)

اعتاد العالم متابعة الأحداث الدولية من منظور الصراعات أو المنافسات بين الإمبراطوريات العظمى أو القوى الكبرى في النظام الدولي للسيطرة على موارد العالم ومواقعها الاستراتيجية، وبسط نفوذها عبر تسخير قدرات أمنية وعسكرية ضخمة في بيئات إقليمية متعددة.

شُيّد كيان الدم -الكيان الصهيوني- وفق النظرية الدينية؛ نتيجة تقاسم مغانم النصر في منطقة سيطرة الامبراطورية العثمانية -الوطن العربي- بين القوى الكبرى في الحرب العالمية الاولى عبر اتفاقيات مؤتمر (سان ريمو) واتفاقية (سايس بيكو)، التي دخلت حيز التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية بجمع شتات التوراتين وحلمهم بوجود وطن أم يجمعهم في ظل التمايز الهوياتي والوعي الجمعي الذي يربط بعضهم بالبعض(علي، ٢٠٢٤، ص٣).

وما أن تم تطبيق ذلك على حساب حقوق الارض المشروعة- فلسطين- وأراضي الدول العربية حتى سارع قادة هذا الكيان

---

(٥) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

المسخ إلى بناء قوته الأمنية بالدرجة الاساس؛ لأنهم على دراية بما ستؤول اليه الأمور في بيئة تواجدهم الاقليمي، وإدراكهم فقدان دويلتهم المُصطنعة للمشروعية الإقليمية، اذ قامت استراتيجية كيان الدم على التركيز شبه الكامل على الهجوم الخاطف والضربات الجوية السريعة، مثلما حدث في حرب عام ١٩٦٧، مع زيادة التركيز على الجوانب الدفاعية، وإعطاء الجانب الهجومي الأولوية النسبية بعد حرب عام ١٩٧٣؛ نتيجة كشف بعض نقاط الضعف في الاستراتيجية الأمنية. وأدت التطورات التكنولوجية إلى إحداث تعديلات مستمرة في هذه الاستراتيجية، لاسيما في مجالات الاستخبارات والمراقبة والتسليح، إلا أن المبادئ الأساسية استندت دومًا على الموروث الفكري العسكري لـ(بن غوريون)، مع إجراء تعديلات تكتيكية بحسب متغيرات الواقع تعتمد على ثلاثة مبادئ مركزية، هي: الردع، والإنذار المبكر، والانتصار الحاسم والسريع (دعنا، ٢٠٢٣، ص٢).

كما شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولاً آخر أشد تعقيداً في طبيعة التحديات الأمنية لجيش الكيان الدموي، بظهور اللاعبين والفصائل من غير الدول التي تعتمد على أنماط الحروب غير المتماثلة والهجينة؛ مثل حروب العصابات

والعمليات الفدائية والقصف الصاروخي، ما أدى إلى تبدل عقيدته العسكرية، وكانت الاستجابة للحرب مع حزب الله عام ٢٠٠٦ الى تطوير عقيدة الضاحية؛ لمحاولة تعطيل قدرات الخصم الهجومية عبر الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة الجوية؛ لضرب مراكز المدنية والعسكرية.

ومنذ عام ٢٠١٩؛ بدأ جيش الكيان تطوير استراتيجية أمنية جديدة، هدفها الرئيس تعريف النصر بأنه لم يعد متمثلاً في احتلال الأرض، ولكن في القدرة السريعة والمنهجية على تدمير قدرات العدو ومراكز ثقله بأسرع وقت وأقل كلفة، وإعادة تكييف أدوار القوات البرية لهذا الغرض. لكن بعد عملية طوفان الاقصى في تشرين الاول عام ٢٠٢٣ تحوّل الكيان إلى عقيدة الحرب الدائمة بدلاً من مبدأ الردع الذي كان يستند اليه، لأن الردع يقوم على نوايا العدو الذي يمكن الخطأ في تقديرها؛ لذلك عليه ملاحقة الخطر اينما وجد في محيط أمنه القومي (عبدالله، ٢٠٢٥).

وقد أدى وجود الكيان واستراتيجية الأمنية المستمرة في التطور والتغير حسب طبيعة البيئة العملياتية المتواجد فيها للحفاظ على أمنه القومي من الشرق الأوسط طور التشكيل المستمر لحين تحقيق حلم إمبراطورية الكيان الكبرى من النيل

الى الفرات في ظل الدعم الامريكي المستمر للكيان على اختلاف تعاقب الإدارات الأمريكية -ديمقراطية أم جمهورية- وفق آليات مناسبة لهم مستشهدين بقول الرئيس الامريكي السابق (جو بايدن): "لو لم تكن هناك إسرائيل لحرصت الولايات المتّحدة على إقامتها"، وتأكيده لأكثر من مرّة أنه صهيوني وان كان غير يهودي، ثم أكمل وزير خارجيته (أنتوني بلينكن) الحلقة عندما زار إسرائيل بعد أيام قليلة من وقوع عملية طوفان الأقصى، قائلاً: "إنه أتى إسرائيل بصفته يهوديًا"، وفي مثل هذا السياق اختلطت الأيديولوجيا بالمصالح، والدين بالسياسة الخارجية(مسعد، ٢٠٢٤)، مع الحفاظ على حق الكيان المزيف بالدفاع عن النفس الشرعي، ووصم المدافع عن حقه الأصيل بالإرهاب، واحتواء على تهديدات الكيان المستمرة والقضاء عليها، سواء عبر تقزيم القوى المناهضة أو بالتطبيع والتعاون مع الكيان (رشاد، ٢٠٢٥، ص ص٨٣-٨٤؛ ناجي، ٢٠٢٥، ص١٠٢).

فالشرق الأوسط في طور التشكيل عبر جرعة من الاجراءات التي يشهدها عبر مدد زمنية مختلفة، وبالنظر إلى التاريخ الحديث، نجد أن التغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، هي تقسيم فلسطين عام

١٩٤٧، وإنشاء الكيان في ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧، انفصال جنوب السودان عن شماله عام ٢٠١١ بعد عقود من الحرب الأهلية، ولم تشهد المنطقة أي تعديلات رئيسة على حدود الدول التي رسمها الاستعمار، على الرغم من أن الشرق الأوسط شهد تفكيك الاستعمار، واستقلال كثير من الدول، لكن هذه الدول بقيت ضمن حدودها الأصلية، رغم ضعف مؤسساتها الداخلية، وهشاشة بعضها، والصراعات العنيفة التي نشبت في البعض الاخر(فندي، ٢٠٢٤).

كذلك الحال مع طوفان الاقصى في تشرين الأول عام ٢٠٢٣، والذي يشبه في طبيعته حالة تسونامي جيوستراتيجي يبدأ بموجة صادمة، لكنها ليست سوى بداية لسلسلة ارتدادات أشد وقعًا؛ فالزلزال لا يحدث على السطح، بل في أعماق المحيط، اذ تتحرك الصفائح التكتونية، تمامًا كما تتحرك الآن التوازنات الدولية، والتحالفات الإقليمية، وخطابات القوة، وسبقها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، واعقبها توازنات المنطقة وفق ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١(جلول، ٢٠٢٥)، وفق توافق دولي (الولايات المتحدة: حكومات شعوبية متطرفة، وصهيوني داخلي: حكومات يمنية متطرفة)، ما جعل الكيان لا يُلقي اهتمامًا لالتزاماته السابقة لمعادلة الأرض مقابل السلام

والتطبيع مع القوى الإقليمية المجاورة له إلى تصفية القضية الفلسطينية، وحل الدولتين الى معادلة السلام مقابل السلام، او السلام مقابل التعاون الاقتصادي والأمني بالتعاون مع الولايات المتحدة مع دول التي تمنح الكيان حقه في الوجود المشروع في أرض لا يملكها (أنور، ٢٠٢٥، ص١١٣).

ويمكن الاستدلال على ما سبق من الخطاب السياسي للكيان الذي انتقل من التركيز على حق الدفاع عن النفس، ومواجهة تهديدات فصائل المقاومة في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية إلى خطاب هجومي يستهدف تغييرات أوسع في الشرق الأوسط، يمكن فهمها من اشاراته حول عدم السماح بقيام دولة فلسطينية في تجاهلٍ للقرارات والمرجعيات الدولية كافة، وليس هذا فحسب، بل الإشارة إلى فرض أمر واقع جديد على المنطقة كلها، ويكون هذا الواقع ترجمة لتفوق الكيان الإقليمي، وهذه القوة متأتية من تفوقه العسكري والتكنولوجي والنجاحات التي حققها خلال عام منذ بداية حربه على غزة من وجهة نظره، فضلًا عن حقه المطلق في استخدام القوة دون قيود، والحماية الأمريكية المطلقة عسكريًا ودبلوماسياً التي تجنبه تحمل المسؤولية أو الملاحقة (ابو القاسم، ٢٠٢٥، ص ص٢١-٢٢).

كما عمل الكيان على فض قواعد الاشتباك المتفق عليها مع القوى المجاورة، وتجريد الفصائل المقاومة من قوتها، واضعاف المجال الحيوي إلى أقصى قدر ممكن، وهو ما أوضحه وزير دفاع الكيان بالقول: "خلق مجال أمني خالٍ من الأسلحة الاستراتيجية الثقيلة والبنى التحتية الإرهابية التي يمكن ان تهدد الكيان" (عوضين، ٢٠٢٥،ص٢٢٢).

وتبعاً لذلك؛ تحول قطاع غزة إلى كومة رماد، وأصبح غير صالح للحياة، وجرى إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي أصبحت واقعة عملياً تحت سيطرة شبه كاملة لكل من قوات الكيان وقُطعان المستوطنين، لاسيما بعد اقتحام العديد من مخيمات الضفّة وإجبار سكانها على النزوح، وخرج حزب الله من ساحة المعركة وقرر فك الارتباط مع قطاع غزة، وجرى تحييد القوى العراقية المساندة للمقاومة الفلسطينية، وقررت النأي بنفسها بعيداً عن ساحات المواجهة، وسقط نظام بشار الأسد وانتقلت سوريا من محور المقاومة إلى دولة قيد التشكيل، أما إيران فقد أصبحت أقل قوة، وبخاصة بعد تدمير برنامجها النووي بالكامل، وإصابة برنامجها الصاروخي بعطب كبير، وضعف نفوذها الإقليمي بعد تفكيك محور المقاومة (نافعة، ٢٠٢٥).

ومن الممكن ان تساهم توجهات الكيان المحمي دولياً إلى انشاء مجمع هيكلي للأمن الاقليمي يقوده الكيان، ليصل الى حد الهيمنة استنادًا إلى قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيديولوجية، وتكون بقية القوى تدين بالولاء، كما قد يعمل الكيان على يبني بعض القوى المهمة والفاعلة في هذا المجمع الأمني خدمة لمصالحه الآنية لحين استكمال عملية الهيمنة الاقليمية (حجازي، ٢٠٢٥،ص١٤٦).

و يرى كيان الدم الذي مر على تشييده زهاء الثمانية عقود حتى تشرين الاول عام ٢٠٢٣، -وبروح التقاليد السيادية اليهودية- أن عليه تجديد نفسه وإعادة صياغة هويته من جديد استعداداً للعقود المقبلة بدءاً من هذه الحرب، وجعلها حرب نهوض عبر اتفاقات في القضايا الرئيسة؛ مثل القضاء على الخيار النووي الإيراني، والتوصل إلى تفاهمات مع تركيا بشأن البنية الجيوسياسية الجديدة في الشرق الأوسط، وتقاسم المصالح في سوريا، ووضع حد لخرق مصر لاتفاقية السلام، واستغلال الفرصة التاريخية للعمل بمزيد من الاستقلالية، والحزم والمبادرة للتأثير في رسم ملامح منطقة الشمال الإسرائيلية مستقبلياً، بجانب العمليات العسكرية الناجحة لتدمير ما تبقّى من الجيش السوري، وتعزيز الوجود

الإسرائيلي على الحدود مع سوريا، لذلك سيعمل بصورة مستمرة على إنشاء ثلاث دوائر أمنية مع دول الجوار(مجبلي، ٢٠٢٥):

١- الدائرة الأولى: خط دفاع قوي داخل حدود الكيان مع حشود قوات وحفر خط دفاع على طول الحدود وتوفير شبكة إلكترونية محبوكة.

٢- الدائرة الثانية: حزام أمني داخل أرض العدو على طول الحدود، يحظر دخول أي إنسان إليه من دون ترخيص الكيان (مثل الموجود في الجنوب اللبناني وفي سوريا وفي غزة).

٣- الدائرة الثالثة: منطقة منزوعة السلاح في عمق الدولة المجاورة (في سوريا حُددت من دمشق وحتى الجنوب والغرب، وفي لبنان من نهر الليطاني وجنوباً، وفي غزة كل القطاع). وبدأ الكيان بشكل عملي تطبيق هذه الخطة.

المصادر والمراجع:

أبو القاسم، محمود حمدي. (٢٠٢٥). *الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الاستراتيجية*. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص ص. ٢١-٢٢.

أنور، أحمد فؤاد. (٢٠٢٥). *مستقبل الشرق الأوسط في المنظور الإسرائيلي*. *مجلة السياسة الدولية*، (٢٣٩)، ١١٣.

جلول، عامر زياد. (٢٠٢٥). *الطوفان والشرق الأوسط الجديد*. موقع الجزيرة الفضائية. https://www.aljazeera.net

حجازي، محمد. (٢٠٢٥). *نحو مبادرة إقليمية للأمن والتعاون في الشرق الأوسط*. *مجلة السياسة الدولية*، (٢٣٩)، ١٤٦.

دعنا، طارق. (٢٠٢٣). *سقوط الجدار الحديدي: أزمة العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد عملية طوفان الأقصى*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص. ٢.

رشاد، سوزي. (٢٠٢٥). *المنظور الأمريكي لمستقبل الصراع في الشرق الأوسط*. *مجلة السياسة الدولية*، (٢٣٩)، ١٠٢.

عبدالله، خلدون. (٢٠٢٥). *تحولات العقيدة العسكرية الإسرائيلية: معضلة النصر والعقيدة الجديدة*. الملتقى الاستراتيجي. https://strategicforum.net

علي، خالد حنفي. (٢٠٢٤). *سياقات صعود الشتات في العلاقات الدولية*. *ملحق اتجاهات نظرية*، *مجلة السياسة الدولية*، (٢٣٥)، ٣.

عوضين، نوران. (٢٠٢٥). *الأبعاد الإقليمية والدولية لسقوط نظام بشار الأسد*. *مجلة السياسة الدولية*، (٢٣٩)، ٢٢٢.

فندي، أمون. (٢٠٢٤). *من يستطيع تغيير خريطة الشرق الأوسط*. صحيفة الشرق الأوسط. https://aawsat.com

مجبلي، نظير. (٢٠٢٥). *الشرق الأوسط الجديد كما يريده نتنياهو*. صحيفة الشرق الأوسط اليومية. https://aawsat.com

مسعد، نيفين. (٢٠٢٤). *عام على طوفان الأقصى: ما تغيّر وما لم يتغيّر*. https://futureuae.com

ناجي، محمد عباس. (٢٠٢٥). *واقع الاستهداف الغربي لإيران ووكلائها في الشرق الأوسط*. مجلة السياسة الدولية، (٢٣٩)، ١٠٢.

نافعة، حسن. (٢٠٢٥). *تأملات حول مستقبل المنطقة بعد انحسار الطوفان*. بوابة الشرق الأوسط الجديد. https://greatmiddleeastgate.com

ما المُجتمع ذو الثقافات المُتعدِّدة؟

أ.م.د. ليث مزاحم خضير (٥)

عادةً يستحضر النقاش حول (مُنتظم الدولة المعاصرة) حاجة ملحّة لفصل التلازُم الذي يتبادر سريعاً إلى الذهن حين يدور الحديث أو التفكير في مفهومٍ لزج مثل «التعدُّديّة الثقافيّة». وانطلاقاً من هذه الضرورة التفكيكيّة، سنعمد إلى تجزئة العبارة الشائعة وإحالتها إلى جذريها الرئيسين: أي «الثقافة» و«التعدُّد»، سعيًا لالتقاط دلالاتٍ مُضمَرة في نسق الإفراد لا يبوح بها نسق التثنية. ولذلك، نُجاري في نصّنا هذا -على الأقل في تحديد مفهوم الثقافة- التعريفات الأكثر استقرارًا ومقبوليّة، مبتعدين قليلاً عن علم اشتقاق الكلمات (Etymology) الذي أرجع الثقافة (Culture) إلى المفردة اللاتينيّة (Colo) التي تعني الميل إلى الحرث والغرس، بل وتتّضح الدلالة التربوية لمفهوم (الثقافة) حين يؤول تحليلها الاشتقاقي إلى مفهوم «زراعة الشخصيّة البشريّة» عبر التعليم والصقل.

ولعلّ أشهر تعريفات الثقافة هو تعريف الأنثروبولوجي البريطاني (إدوارد تيلور) الذي رأى أن الثقافة «كلٌّ مركب»

---

(٥) أستاذ الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

يضم الفنّ والقانون والأخلاق وأنساق المعرفة والمعتقدات وسائر العادات والمَلَكات التي يكتسبها الإنسان بحكم كونه عضواً في المجتمع. ويُعرّفها (جيرت هوفستيد) بأنها: «برمجة جماعيّة للعقل» تميّز أعضاء مجموعة اجتماعيّة عن غيرها، وتنتقل من جيل إلى جيل بوصفها أمراً مفروغاً منه، مع طابع ديناميكي يضفي على كل جيل طابعه الخاص على الموروث الثقافي بحيث يرى فيه ثقافته الصحيحة -أو الأولى على الأقل- وأنها واجبة التعلّم. وفي هذا الإطار يؤكد (أنتوني غيدنز) على أن الثقافة هي جوانب الحياة الإنسانية المكتسبة بالتعلُّم لا بالوراثة، وأنها تمنح أعضاء المجتمع عناصر مشتركة تتيح مجالات التعاون والتواصل، مع تفريقه بين جوانب ملموسة (أشياء، رموز، تقنيات) وجوانب ضمنية (قِيَم، معتقدات، آراء). ومن زاوية مشابهة؛ ترى (جوان مولهولاند) الثقافة كمجموعة من المعاني والقيم والمعتقدات المشتركة والدائمة التي تميّز المجموعات القومية أو العرقيّة أو أي مجموعة أخرى وتوجّه سلوكها.

إذن الثقافة، في المحصّلة، ليست مجرد مخزونٍ من طقوس أو منتجات فنية قابلة للإحصاء، بل نظام عمل ينبني عبر عملية تاريخيّة تراكمية وبطيئة تُنسج المعاني والمضامين والرموز التي

نعطيها اسم «ثقافة». فهي بنية تفسّر الانتظام والجدوى والقيمة في حياة الإنسان، وتعمل كشبكة دلاليّة تُنظّم الفعل الاجتماعي، وتُفصل الأُطر التي بداخلها تُفهم الذات والآخر. لكن في هذا النسق الثابت المزعوم لثقافةٍ ما، تختبئ دائمًا عناصر الحركة والتحول: ثقافات تُفعلها الممارسات اليومية، وتتأثر بالاحتكاك والسلطة والاقتصاد والتقنية والتغيير الديمغرافي.

أي سؤال نطرحه هنا؟ كيف نتعامل مع ثقافةٍ مفهومة بوصفها كلًا ثابتًا في مواجهة واقع التداخل وسلاسل التأثير المتبادل بين المجتمعات؟

صيغ مصطلح «التعدُّديّة الثقافيّة» علناً للمرة الأولى عام ١٩٦٥ على يد الهيئة الملكيّة الكنديّة، بيد أنّ ظاهرة التعدُّديّة الثقافيّة -بوصفها عمليّة مستمرة- أقدم بكثير من أي تسميةٍ رسمية. وطبيعة هذا القدم ليست مرادفًا للثبات؛ هي بالأحرى إشارة إلى أنّ التعدّد الثقافي يظهر حيث تتقاطع جماعات ذات موروثات سلوكيّة ولغوية ورمزيّة مختلفة داخل إطارٍ اجتماعي واحد، فتتقاطع طرق العيش وتتشابك مصالح الناس وتتشابك هويّاتهم. لهذا قدّم الباحثون تعاريف متعدّدة للتعدُّديّة الثقافيّة وصل تنوّعها إلى حدّ التعارض، لكن في المجمل توصف

التعدُّديَة بأنها أيديولوجيا تطبيقيَة لإدارة التنوّع العرقي والثقافي والاثني ضمن التركيبة السكّانيَة لمجتمع محدَّد.

ويذهب (ستيوارت هول)، عالم الاجتماع البريطاني، إلى أنّ تعدُّد الثقافات هو «الخصائص الاجتماعيّة ومشكلات الحُكم التي يُفرزُها أي مجتمع تعيش فيه جماعات ثقافية مختلفة معًا، وتحاول بناء حياة مشتركة مع الاحتفاظ بشيء من هويتها الأصلية». ويضيف (هول) أنّ التعدُّديَة تشير كذلك إلى الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة لحكم وإدارة مشاكل التنوّع التي تثيرها المجتمعات متعددة الثقافات.

ومن هنا يتضح أن التعدُّديَة ليست مجرد حالة وجودية لوجود مجموعات متعددة، بل مشروع تنظيمي وسياسي؛ فالسؤال عن إدارة التنوّع يفتح الباب أمام سلسلة من القضايا: من يملك حق التمثيل؟ كيف تُوزَّع الموارد؟ أيُّ حقوقٍ تُمنح في إطار القانون والاعتراف؟ ما مكان اللغة والتعليم والدين في الفضاء العام؟

تُجلى في هذه الأسئلة صراعات مرئية وغير مرئية: فالتعدُّديَة الثقافيَة قد تتحوّل إلى شعارٍ للحفاظ على التنوع أو إلى آلية لإبقاء الفوارق القائمة عبر تغليف اللامساواة بالقناع الثقافي. وفي أحيانٍ أخرى، يمكن أن تصبح مدخلاً

لإنصافٍ حقيقي عبر الاعتراف والتمكين وتعديل سياسات التوزيع الاقتصادي والاجتماعي. هكذا، يتضح أن التعدُّديَة ليست وصفًا محايدًا بل موقع نقدي وسياسي؛ إذ يمكن قراءتها كقيمة أخلاقية تُثمن الاعتراف بالآخر، وكاستراتيجية سياسة عمادها تسوية مطالب جماعات تاريخياً مهمشة، أو كآلية إدارية بحتة تُعنى بتنظيم الفضاء العام بدون المساس بجذور عدم المساواة.

ومهما احتضنت سياسات التعدُّديَة من نوايا حسنة، فإنها تواجه تحديات معرفية ونظرية عملية؛ من بينها خطر التعصيب والتمثيل الأحادي للهوية الذي يُغلقها داخل صناديقٍ ثابتة، كما تواجه إشكالية مزاوجة الاعتراف الثقافي مع متطلّبات العدالة الاجتماعية، لأنّ التقاطعات بين الهوية والطبقة والاقتصاد يمكن أن تُنتج أزمات في ترتيب الأولويات بين الاعتراف وإعادة التوزيع. كذلك يطرح واقع العولمة والتقنية أسئلة جديدة حول حدود الثقافة والإقامة: فهل يُقرأ التعدد الثقافي الآن من زاوية التداخل الشبكي والهجرة المتجددة والتشكلات الهجينة التي تفكك «الثقافة النقية»؟

لذلك، يحتاج التفكير في المجتمع متعدد الثقافات إلى حسٍّ نقدي مزدوج: أن يقِرّ بالاستحقاق الأخلاقي للاعتراف

بالاختلافات، وفي الوقت نفسه ألا يغفل عن ضرورة بناء مؤسسات عادلة تضمن تكافؤ الفرص وتقوّي التضامن الاجتماعي. ويتطلب ذلك سياسات لغوية وتعليميّة تُحترم فيها لغات وممارسات الجماعات المختلفة، وإصلاحات دستورية وقضائية تُكفل حقوق المواطنة، وبرامج اجتماعية تقلّل من الفقر والتمييز الاقتصادي، فضلاً عن فضاءات عامة تشجّع الحوار والتبادل بدلاً من العزل الثقافي.

وأيُّ سؤالين نقديّين ينبغي أن نصرحهما ختامًا؟ كيف يمكن للدولة والمجتمع أن يوازنا بين حقّ الجماعات في الاحتفاظ بهويّتها وضرورة بناء مواطنة مشتركة تمتدّ على أساس العدالة والمساواة؟ وإلى أي حدّ تثمر سياسات التعدُّديّة عن تمكين حقيقي لا يقتصر على عروض رمزيّة بل ينال البنى الاقتصادية والسياسية التي تُعيد توزيع السلطة والفرص؟

المصادر والمراجع:

Minkov, M. (٢٠١٣). *Cross-cultural analysis: The science and art of comparing the world's modern societies and their cultures.* Sage Publications.

Hofstede, G. (١٩٨٠). *Culture's consequences: International differences in work-related values.* Sage Publications.

Hall, E. T. (١٩٧٦). *Beyond culture*. Anchor Books.

Mulholland, J. (١٩٩١). *The language of negotiation: A handbook of practical strategies for improving communication*. Routledge.

Parekh, B. (٢٠٠٥). *Rethinking multiculturalism: Cultural diversity and political theory* (٢nd ed.). Palgrave Macmillan.

Hall, S. (٢٠٠٠). Conclusion: The multicultural question. In B. Hesse (Ed.), *Unsettled multiculturalism: Diaspora, entanglements, transcriptions* (p. ٢٠٩). Zed Books.

مذهب السياسيين الفرنسيين
من وبناء السلم المجتمعي في عصر النهضة الأوروبية
الاعتدال الديني إلى شرعية الدولة الزمنية (١٥٦٢– ١٥٩٨)

م.د. عبد شاطر عبدالرحمن (٥)

تعد ظاهرة (السياسيين Politiques) في فرنسا القرن السادس عشر بوصفها استجابة عقلانية لازمة مركبة، تمثلت في تفكك النظام العام تحت وطأة الحروب الدينية بين الكاثوليك والهيغونوت (١٥٦٢–١٥٩٨)، وتنازع الشرعيات بين العقيدة الدينية والملك، وتحول الدولة من فكرة مملكة مسيحية الى دولة تسعى الى السلم الاهلي واحتواء التنوع الديني. ولم يكن السياسيون حزباً منظماً، بقدر ما كانوا توجها فكرياً ادارياً داخل النخبة، يرى أن السلام المدني ووحدة الدولة شرط سابق على أي مطلب للتوحيد المذهبي. وقد عُد المستشار الملكي، (ميشيل دو لوبيتال Michel de L'Hospital)، الأب الروحي لهذه النزعة، اذ دافع، بصفته مستشاراً ثم مستشاراً أعلى (١٥٦٠–١٥٦٨) عن سياسة تسامح منظمة اتجاه البروتستانت، وأطر دور الدولة بوصفها الحكم الأعلى فوق التنازع المذهبي.

---

(٥) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

السياق التاريخي للحروب الدينية في فرنسا:

اندلعت حروب الدين في فرنسا سنة ١٥٦٢، ودخلت البلاد لصراع طويل بين الكاثوليك والبروتستانت تخلّلته هدنات وتسويات قصيرة الأجل تنهار بسرعة، وجاءت نهاية هذه الحرب بإصدار مرسوم (نانت) في نيسان/أبريل ١٥٩٨ على يد الملك هنري الرابع، لم يمس المرسوم المكانة الرسمية للكاثوليكية، لكنه قدّم تسوية تاريخية كرّست مبدأ حرية العقيدة للبروتستانت، وأقرت لهم قدرا منظّماً من حرية العبادة في أماكن محددة، ومنحتهم حقوقا مدنية وقضائية ومهنية أوسع، وأنشأت ترتيبات قضائية خاصة لحماية حقوقهم، وسمحت لهم بالاحتفاظ ببعض المدن المحصنة مدّة محددة بوصفها ضمانات أمنية، وذلك مقابل ولائهم للتاج واحترامهم للنظام العام. بهذه الصيغة تحوّل التسامح من شعار أخلاقي إلى قواعد قانونية للتعايش، وانتقل مركز الاهتمام من محاولة توحيد الاعتقاد إلى إدارة التعدد وضبط المجال العام .

لم ينهِ مرسوم (نانت) جذور الخلاف العقائدي، لكنه أعاد تعريف أولويات الدولة المتمثّلة بالسلم الأهلي وسيادة القانون واحتكار السلطة الشرعية بوصفها شروط الاستقرار. لقد

أغلق المرسوم المذكور صفحة حربٍ دامت عقوداً، وفتح مسارا جديداً تُقاس فيه شرعية السياسة بقدرتها على تدبير التنوع الديني داخل أطر الدولة، لا بفرض التجانس المذهبي.

السياسيون ومبادئ بناء السلم

يُعد (ميشيل دو لوبيتال Michel de L'Hospital) (١٥٠٧–١٥٧٣) نموذجًا بارزاً لمنظور (السياسيين)؛ فقد دافع، في خطبه وإصلاحاته –وهو يشغل منصب مستشار ثم مستشارًا أعلى بين عامي (١٥٦٠–١٥٦٨) عن سياسة تهدئة تقوم على المصالحة والإنفاذ المحايد للقانون، ورأى أن القمع اللاهوتي يفضي إلى تفكك سياسي، وأن وظيفة الدولة الأولى هي صون السلم الأهلي فوق تنازع العقائد. ورغم اصطدامه براديكاليات دينية من الجانبين، وما رافق تلك الحقبة من انزلاق دموي كمذبحة (سان برثولوميو) عام ١٥٧٢، ظلّ الأثر الفكري والعملي لهذا النهج حاضرًا في المسار الذي أنهى الحرب ورسّخ منطق الدولة والتعايش المنظّم.

يعرف المؤرخون مفهوم (السياسيين) الفرنسيين بوصفهم كاثوليكًا معتدلين ونخبًا إدارية ملكية رأوا أن تسامحًا منظّمًا أجدى للدولة من حربٍ دينية مفتوحة، وأن الولاء السياسي

للدولة يسمو على الانتماء المذهبي. ومن هذا التصور تتضح ثلاث ركائز لبناء السلم المجتمعي:

- أولوية وحدة الدولة والمنفعة العامة: فالسلم الأهلي هو الهدف الأعلى للدولة، وهو يتقدّم على مطلب التجانس الديني؛ والمواطنة تُقاس بالولاء للنظام العام لا بالانتماء اللاهوتي.
- فصل الخاص عن العام: فالإيمان شأنٌ خاص تُحترم حرمته، أمّا المجال العام -القانون والأمن والضرائب والسلم الأهلي- فيخضع لسلطة زمنية محايدة تجاه العقائد، تحظر العنف المذهبي وتؤطر الممارسة الدينية بما يحفظ النظام.
- التسامح سياسة دولة: وهو هنا ليس نزوعًا أخلاقيًا فحسب، بل سياسة عمومية تنظّم التعايش وتجيز للدولة استخدام العنف المشروع لحماية السلم، لا لتصفية الخصوم؛ على أن تُحصر القوة في الدولة وتُقاس بالتناسب والضرورة.

السلم المجتمعي: من المبدأ إلى المأسسة:

يقوم تصوّر (السياسيين) على ثلاثة مستويات تنفيذية متكاملة لسلم المجتمعي:

- أخلاقي-مدني: عبر نبذ التعصب والكفّ عن تسييس العقيدة، وإعادة تعريف (الفضيلة العامة) كقدرة على التعايش لا كقسر على التجانس.
- قانوني-إجرائي: تحويل قبول التعدد إلى قواعد نافذة (ترخيص العبادة، الضمانات القضائية، التمثيل)، وتغليب معيار المنفعة العامة في التشريع على الاحتجاج بالنصوص اللاهوتية المتنازعة.
- مؤسسي-سيادي: تثبيت احتكار الدولة للقوة المشروعة، ومنع الطائفية، وتوحيد مرجعية الحكم تحت سقف السيادة التي تنظّم الحقوق والواجبات.

وبهذا المعنى لا يكون السلم مجرد غياب للحرب، بل نظامًا إيجابيًا يصنع شروط التعايش بالقانون والمأسسة؛ سلامٌ يُبنى ولا يقع تلقائيًا، ويستلزم ضبط المجال العام -قواعد وقضاء وأمن- بالتوازي مع احترام حرية الضمير في المجال الخاص.

جان بودان: السيادة كأساس للسلم الأهلي:

في خضم الحروب الدينية الطاحنة التي مزقت فرنسا، برز الفقيه والفيلسوف السياسي جان بودان (Jean Bodin) بمشروعه الفكري الطموح الذي هدف إلى إيجاد مخرج من دوامة العنف والصراع. جاءت نظريته حول السيادة (Souveraineté) كرد فعل مباشر على حالة الانقسام والفوضى التي عانت منها المملكة، لتمثل حجر الزاوية في انتقال الفكر السياسي من نموذج الإقطاع والسلطات المتعددة إلى نموذج الدولة الحديثة الموحدة.

أولاً: السيادة كحل عملي وليس تنظيرًا مجردًا

لم تكن فكرة السيادة عند بودان مجرد طرح فلسفي مجرد، بل كانت أداة عملية لبناء السلم والأمن. لقد رأى أن جذر الشر يكمن في (تعدد السلطات) الدينية (البابا، الكنيسة) والزمنية (الإقطاعيون، البروتستانت) التي كانت تتنازع على الشرعية والولاء داخل الإقليم الواحد. هذا التعدد هو الذي أغذى نيران الحرب الأهلية. لذلك، عرّف بودان السيادة بأنها (سلطة دائمة ومطلقة) للدولة داخل حدود إقليمها. وتتمثل هذه السلطة في ثلاث صلاحيات أساسية لا يجوز لأي جهة أخرى منازعة الدولة فيها:

- احتكار قرار الحرب والسلم: فتحول الدولة من ساحة للصراع إلى الطرف الوحيد المخول بشنه او انهائه.
- احتكار سنّ القوانين: ليصبح القانون واحدًا وسائدًا على الجميع، بدلاً من تعدد القوانين والعادات المحلية والدينية.
- احتكار إنفاذ هذه القوانين: لضمان سيادة القانون وحماية الأمن والنظام العام.

ثانيًا: السيادة وحياد الدولة: أساس السلم الاجتماعي

انطلاقًا من هذا المفهوم، ربط بودان بشكل وثيق بين وحدة السلطة ووحدة النظام. فوجود سلطة واحدة عليا (السيادة) هو الضامن الوحيد لتحقيق الاستقرار والنظام. ومن أجل ضمان هذه الوحدة، مهد بودان لفكرة بالغة الأهمية، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية. لم تهدف سيادة الدولة إلى فرض دين معين، بل إلى الارتقاء فوق الخلافات الدينية لحفظ (النظام العام). بمعنى آخر، أصبحت الدولة حَكَمًا محايدًا بين الطوائف، تفرض قوانينها للحفاظ على كيان المجتمع، مما يجعل الانتماء للدولة الموحدة أقوى من الانتماء للطائفة.

ثالثًا: السيادة المطلقة ليست استبدادًا قمعياً

يجب التمييز بين مفهوم بودان للسيادة المطلقة وبين فكرة الاستبداد التسلطي. السيادة عند بودان، في سياقها التاريخي، كانت علاجًا لمرض (ازدواجية الشرعية) الذي كاد أن يدمر المملكة. فهي (مطلقة) لأنها لا تعلوها سلطة أخرى، ولكنها في نفس الوقت مصدر أعلى للقانون وخاضعة لمبادئ القانون الطبيعي والأخلاقي. وبذلك، تتحول السيادة من أداة قمع إلى قناة مؤسسية يتم من خلالها تحويل (التعددية الدينية) من مصدر للصراع إلى عنصر يمكن إدارته ضمن إطار قانوني موحد يضمن التعايش السلمي. فالسيادة تنظم التعددية بدلاً من أن تلغيها.

وهكذا، يلتقي المنهج العملي للسياسيين الباحثين عن الاستقرار مع الإطار النظري الذي وضعه بودان. لقد نجح بودان في إعادة ترتيب أولويات الدولة، جاعلاً من تحقيق السلم الأهلي الوظيفة الأولى والأساسية لأي كيان سياسي. لم تعد الدولة مجرد حامية للدين أو مصدرًا للامتيازات، بل أصبحت الضامن الأساسي للحياة المشتركة والأمن لجميع رعاياها، بصرف النظر عن انتماءاتهم. بهذا، أسس بودان

لفكرة العقد الاجتماعي الحديث، حيث تُمنح الدولة سلطة مطلقة نظير ضمانها الأمن والنظام للجميع.

الخاتمة

لقد كانت مساهمة السياسيين مزدوجة، براغماتية اصلاحية في الحكم، وتأسيس مفهومي لحياد الدولة. الاولى تجلت في مرافعات (دو لوبيتال) وسياسات التهدئة، والثانية في بلورة السيادة، اطارا يوحد المرجعية، ويمنع تعدد السيادات الذي يفت في عضد السلم الاهلي. ومع ان جان بودان لم يكن سياسيا بالمعنى الحزبي، فان نظريته قدمت البنية الفكرية التي تشرعن تحول الدولة من حارسة الحقيقة، الى حارسة النظام العام، وهو جوهر بناء السلم المجتمعي في الحداثة الاوروبية المبكرة.

وتكمن القيمة التاريخية لأطروحة السياسيين، في انها نقلت مسألة السلم من فضاء اللاهوت المتنازع عليه، الى مؤسسات الدولة المحايدة، هناك حيث يصبح التعايش سياسة قائمة على قوانين تحترم، والسلم المجتمعي ثمرة لترتيبات مؤسسية دائمة، وليس مجرد نوايا حسنة، او هدنة مؤقتة. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارهم روادا لمشروع الدولة الحديثة، التي تعلو على الانقسامات المذهبية والعرقية، وتجعل من ادارة

التعددية، وليس الغاءها، الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الدائم. ان دروس القرن السادس عشر الفرنسي، تظل ذات صلة في عالمنا المعاصر، إذ لا تزال المجتمعات تواجه التحدي ذاته: كيف تبني سلاماً مستداماً يقوم على المواطنة المتساوية، والقانون المشترك، بدلاً من اجبار الجميع على الاعتقاد نفسه.

أثر المخدرات على العلاقات الاجتماعية والسلوك الأخلاقي

م.م. أنسام سليم مهدي (٥)

المقدمة

تُعد المخدرات واحدةً من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات الحديثة، ليس فقط على المستوى الفردي، بل على مستوى الأسرة والمجتمع بأسره؛ فهي تؤثر على الصحة البدنية والعقلية للشباب، وتؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية، وتزيد من معدلات الجريمة والاضطرابات الاجتماعية. وتزداد خطورة المخدرات عندما تنتشر بين الفئات العمرية الناشئة، حيث تكون عقولهم غير ناضجة بعد، وقدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة محدودة. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على آثار المخدرات على الشباب والأسرة، مع تحليل الأسباب والنتائج، وتقديم توصيات عملية للحد من هذه الظاهرة المدمرة.

أولاً: أثر المخدرات على الشباب

١. تدهور الصحة البدنية والعقلية: المخدرات تتسبب في مشاكل صحية جسيمة تشمل ضعف المناعة، أمراض القلب والكبد، واضطرابات الجهاز العصبي. كما يؤدي التعاطي

---

(٥) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

المستمر إلى ظهور أمراض نفسية مثل الاكتئاب والقلق واضطراب الشخصية، مما يجعل المتعاطي غير قادر على التكيف مع المجتمع والبيئة المحيطة به.

٢. تراجع التحصيل الدراسي والمهني: يتأثر أداء الشباب المتعاطين في المدارس والجامعات، حيث تقل قدرتهم على التركيز والاستيعاب، ويصبحون أقل التزاماً بالمواعيد والواجبات. كما يؤدي التعاطي إلى انخفاض فرص الحصول على وظائف مناسبة، ومن ثم تفاقم البطالة بين الشباب وزيادة الإحباط الاجتماعي.

٣. انخراط الشباب في الجريمة والانحرافات: الإدمان يجعل الشباب أكثر ميلاً للانخراط في أعمال غير قانونية لتأمين أموال المخدرات، مثل السرقة والاعتداء والاتجار بالمخدرات. كما يزيد التعاطي من انتشار السلوكيات المنحرفة التي تؤثر على البيئة الاجتماعية بأكملها، مثل العنف الأسري والمشاجرات.

٤. ضعف القدرة على اتخاذ القرارات السليمة: المخدرات تؤثر على مناطق المخ المسؤولة عن التفكير العقلاني واتخاذ القرارات، مما يجعل الشباب أكثر عرضة للتورط في مشكلات

اجتماعية وقانونية، ويقلل من قدرتهم على التخطيط لمستقبلهم.

ثانياً: تأثير المخدرات على الأسرة

١. تفكك العلاقات الأسرية: يعاني أفراد الأسرة من فقدان التواصل والثقة مع المتعاطي، مما يؤدي إلى توتر مستمر داخل الأسرة. وتتأثر العلاقة بين الزوجين والأبناء، حيث يصبح جو المنزل مشحوناً بالقلق والغضب، ويحدث نوع من الانعزال النفسي للمتعاطي.

٢. الأثر النفسي على الأسرة: يشعر أفراد الأسرة بالضغط النفسي المستمر والخوف على مستقبل الأبناء، ويصابون بالاكتئاب والقلق نتيجة الوضع المستمر. كما قد يؤدي الإحباط المستمر إلى مشاكل صحية للأهل، ويزيد من احتمالات حدوث صراعات داخلية تؤثر على تماسك الأسرة.

٣. الأعباء الاقتصادية: تتحمل الأسرة أعباء مالية كبيرة لعلاج المتعاطي أو لدعم استمرارية تعاطيه، فضلا عن إلى فقدان الدخل المحتمل للشاب المتعاطي، مما يزيد من الضغوط على الموارد الأسرية ويؤثر على مستوى المعيشة.

ثالثاً: انعكاسات المخدرات على المجتمع

١. ارتفاع معدلات الجريمة والعنف: يؤدي انتشار المخدرات إلى زيادة جرائم السرقة والاعتداء والمخالفات القانونية، ما يقلل من الأمن والاستقرار في المجتمع. كما تساهم المخدرات في ظهور شبكات الجريمة المنظمة، ما يزيد من صعوبة مكافحة هذه الظاهرة.

٢. تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: شباب المجتمع هم العمود الفقري لأي تطور اقتصادي واجتماعي. وعندما يصبح جزء كبير منهم مدمنين على المخدرات، يتراجع إنتاجهم ويزداد العبء على أنظمة الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

٣. انتشار الانحرافات الاجتماعية: يؤدي التعاطي إلى انتشار سلوكيات منحرفة مثل التسول والانحراف الأخلاقي، ما يهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية، ويضعف الهوية الثقافية للمجتمع.

٤. تأثيرات على الأمن القومي والاجتماعي: انتشار المخدرات يجعل المجتمعات أكثر هشاشة أمام الانقسامات الاجتماعية والسياسية، ويقلل من قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية المستدامة.

الخاتمة

تظهر المخدرات كأزمة مركبة تؤثر بشكل مباشر على الفرد والاسرة والمجتمع وتفرض تحديات جسيمة على النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يصبح من الضروري تبني سياسات وقائية .

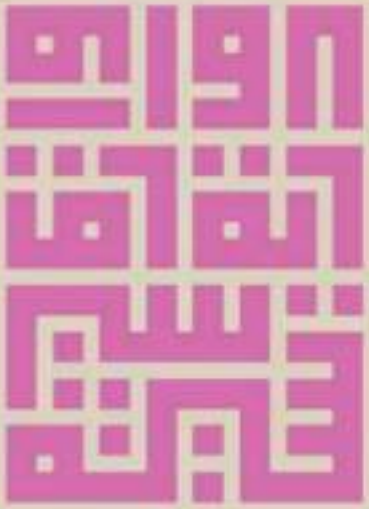

أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد، ١٣٧٨ لسنة ٢٠١٠

Depost number at the National Books and Archives House in Baghdad: 1378 of the year 2010

هيئة التحرير

أ.م.د. شهيب خالد جاسم الطائي ..... رئيس التحرير
أ.د. وليد سالم محمد ..... عضواً
أ.د. حازم حمد موسى ..... عضواً

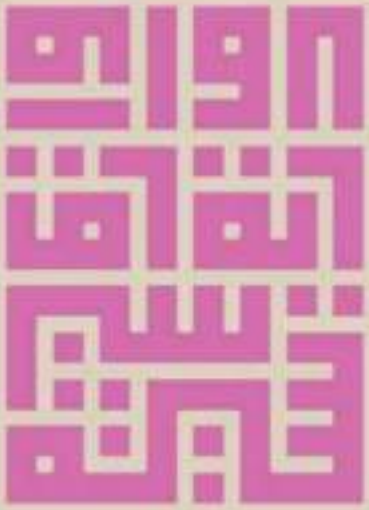

أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

اللجنة الفنية:

أ.د. صلاح الدين سليم محمد ..... رئيسا
م.م. محمد سيف الدين محمود ..... عضوا
السيدة رنا فاضل أحمد ..... عضوا

اللجنة الفكرية:

أ.د. جمال كمال إسماعيل ..... رئيسا
أ.م.د. محمد صلاح محمود ..... عضوا
أ.م. محمد صالح شطيب ..... عضوا
م.د. محمد حازم حامد ..... عضوا